كلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة
المجلة العلمية

[الفصل بين المتلازمين]

إعداد

أ.د/ جمال عبدالحفيظ هاشم

أستاذ اللغويات

في كلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة

(العدد الرابع)

(الإصدار الأول)

١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م

[الفصل بين المتلازمين]

اسم الباحث : جمال عبد الحفيظ هاشم عطا

الجامعة : جامعة الأزهر

الكلية : كلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة / جامعة الأزهر

الدولة : جمهورية مصر العربية ٠

البريد الإلكتروني : Mag.min@azhar.edu.eg

الملخص :

فهذا بحث نحوي في الفصل " الفصل بين المتلازمين " ، وهذا الفصل يؤدي إلـــى إنتاج تراكيب نحوية غير صحيحة لذلك لا يجوز بين المتلازمين وبخاصة المضاف والمضاف إليه في فصيح الكلام من الشعر والنثر ومن خلال هذا البحث يجـــب أن نتحاشى الوقوع فيها ٠

والله تعالى أسأل أن يجعله عملاً مقبولاً ، وأن ينفع به طلاب العلم وباحثيه ،

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ٠

الكلمات المفتاحية :

الفصل – المتلازمين – المضاف – حروف الجر – العطف – التنوين .

أ٠د / جمال عبد الحفيظ هاشم

[Separation of concurrents]

Researcher's Name: Jamal Abdul Hafeez Hashim Atta

University: Al-Azhar University

Faculty: Azerbaijan Girls'

College, New Minya/Al-Azhar University

Country: Arab Republic of Egypt

Email: Mag.min@azhar.edu.eg

Summary

This is a grammatical research in the chapter "Separation of syndromes", which leads to the production of incorrect grammatical compositions. Therefore, it is not permissible for syndromes, especially those added and added in the word of poetry and prose. Through this research we must avoid falling into it .

God, I ask to make it an acceptable act, and to benefit students and ،scholars of science

And our last call is that thank God the Lord of the worlds ،

Keywords: Chapter - Synergists - Added - Prepositions - Kindness – Codification.

المقدمـــة

أحمدك ربي ، وأسألك علم الخائفين منك ، وخوف العالمين بـــك ، ويقـــين المتوكلين عليك ، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد – صلى الله عليـــه وســـلم – وعلى آله وأصحابه الذين كانوا للناس هداه ، وللدين دعاه ، وللغة القرآن حفظة وحماة ٠

وبعد ٠٠٠

فهذا بحث نحوي في الفصل " الفصل بين المتلازمين " ، وهذا الفصل يؤدي إلى إنتاج تراكيب نحوية غير صحيحة لذلك لا يجوز بين المتلازمـــين وبخاصـــة المضاف والمضاف إليه في فصيح الكلام من الشعر والنثر ومن خلال هذا البحث يجب أن نتحاشى الوقوع فيها ٠

والله تعالى أسأل أن يجعله عملاً مقبولاً ، وأن ينفع به طلاب العلم وباحثيه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ٠

أ٠د / جمال عبد الحفيظ هاشم

تعريف الفصل لغة واصطلاحاً

الفصلُ لغة : الإبعاد أو التفريق ، يقال فصل الشئ عن غيره ، أي أبعدَه وفَرَّقه ٠

والفصل في إصطلاح النحويين : هو الفصل بين المتلازمين ، أو المتصلين كما سمَّاه أبو علي الفارسّي في المسائل الحلبيات – كالفصل بالجار والمجرور ، بين الصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه ، ولا النافية للجنس وما تعمل فيه ، وصيغ المبالغة وما عملت فيه ، ويؤدي الفصل إلى إنتاج تراكيب غير صحيحة نحويًا لذلك لا يجوز في فصيح الكلام من الشعر والنثر ، بل إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه مثلاً لا يجوز إلا لضرورة الشعر ، يؤكدون بالظرف والجار والمجرور[١] وإليك أنواع الفواصل وما تدخل عليه :

الفاصل الأول التنوين

تعريف التنوين :

عرف ابن يعيش التنوين فقال : " اعلم أن التنوين في الحقيقة : نون تلحق آخر الاسم المتمكن وغيره من وجوه التنوين فمبنية يقال : نونت الكلمة تنوينًا إذا ألحقتها هذه النون ، فالتنوين مصدر غلب حتى صار اسمًا لهذه النون ، وفرقوا بهذا الاسم بين هذه النون ، والنون الأصلية(٢) ، فهو نون ساكنة زائدة تلحق أواخر الأسماء لفظًا ، وتفارقه خطًا ووقفًا ، ويقع التنوين فاصلاً بين المتصلين أو المتلازمين ٠

(١) المسائل الحلبيات ١٤٣ ٠

(٢) شرح المفصل ٢٩/٩ ٠

فائدة التنوين :

قال السهيلي : التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده ، ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة[١] ، ولا يجوز أن يجمع بين التنوين والإضافة ، فيقال : هذا غلام زيد " لأن التنوين يدل على انقطاع الاسم وتمامه ، والإضافة توجب الاتصال ومحال أن يكون الاسم متصلاً منفصلاً ٠٠٠ "

وكذلك قال ابن الخباز :" وإنما حذف التنوين من الإضافة ؛ لأن التنوين يدل على الانفصال ، والإضافة تدل على الاتصال فتنا قضا ٠٠٠[٢] .

ويدخل التنوين في الأبواب التالية :

(١) باب لا النافية للجنس

لا النافية للجنس : المراد أنها تنفي جميع الجنس على سبيل التنصيص بحيث لا يبقى فرد من أفراده ٠

عملها : لا النافية للجنس تعمل عمل إنَّ تنصب الاسم وترفع الخبر بشروط هى :-

الأول : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ٠

الثاني : أن يكون اسمها متصلا بها ٠

الثالث : أن يكون اسمها مقدمًا على خبرها ، فإن تقدم خبرها على اسمها وجب إلغاؤها لضعفها في العمل ٠

الرابع : ألا يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل عليها حرف جر بطل عملها ووجب الجر نحو : جئت بلا زاد ، مثال مستوفي للشروط : لا رجل حاضرٌ ،

---

(١) نتائج الفكر ص ٨٧ ٠

(٢) شرح اللمع ٢٣٦/١ ٠

فرجل : مبني على الفتح في محل نصب اسمها وحاضرٌ خبرها وقد أولياناها مزيدا من الأحكام لأن أغلب الفواصل تدخل في بابها ٠

أحوال اسم لا النافية للجنس وحكم كل نوع من الإعراب :

١ــ أن يكون مضافًا أو شبيهًا بالمضاف : وهو ما تصل به شئ من تمام معناه حكم هذا النوع : معرب منصوب مثل : لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ – لا طالعًا جبلاً حاضرٌ ٠

٢ــ أن يكون اسمها مفردًا : والمراد بالمفرد في باب لا النافية للجنس وفي باب النداء : هو ما ليس مضافًا ولا شبيها بالمضاف ، وإن كان مثنى أو جمعًا فإنه في هذين البابين يعبر عنه بالمفرد ٠

حكمه : يبنى على ما ينصب به لو كان معربًا ، فإن كان مفردًا أو جمع تكسير بنى على الفتح مثل : لا رجلَ حاضرٌ – ولا رجالَ حاضرون ٠

ولإن كان مثنى أو جمع مذكر سالًا بنى على الياء فالمثنى مثل : لا رجُلين في الدار – وجمع المذكر السالم نحو : لا قائمين في الدار أو في الشوق – وإن كان جمع مؤنث سالمًا بنى على الكسر نحو : لا مسلماتٍ حاضراتُ ، ولك بناؤه على الفتح وهو الأولى للفرق بين حركته معربًا وحركته مبنيًا ٠

" إنّ أقوى في العمل من لا "

ذهب البصريون إلى أن اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح ، وعند الكوفيين معرب منصوب بها ٠

قال الأنباري :" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه مبني على الفتح [يقصد اسم لا النافية للجنس] لأن الأصل في قولك :" لا رجل في الدار" لا من رجل في الدار ، لأنه جواب من قال :" هل من رجل في الدار ؟" فلما حذفت "من" من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى ، وإنما

بنيت على حركة ؛ لأنه لها حالة تمكن قبل البناء ، وبنيت على الفتح ؛ لأنه أخف الحركات .

ومما يؤكد رأي البصريين فيما سبق وجوه أهمها :-

أحدها : أن "إن" لقوتها تعمل في المعرفة والنكرة ،و"لا"" لضعفها لا تعمل إلا في النكرة دون المعرفة .

والثاني : أن "إن" لا تركب مع الاسم لقوتها ، "ولا" تركب لضعفها .

والثالث : أن "إن" تعمل في الاسم مع الفصل بينها وبينه بالظرف ، وحرف الجر .

والرابع : أن "إن" تعمل في الاسم والخبر عندنا ، ولا تعمل في الاسم دون الخبر عند أهل التحقيق والنظر ، فقد ظهر انحطاط "لا" عن درجة "إن" على ما بينا – والله أعلم ــ [1] .

" تركيب لا مع اسمها كتركيب المصدر المؤول "

باب لا النافية :" ركبت لا مع اسمها وصارا شيئًا واحدًا كخمسة عشر ، فإن قيل : أيكون الحرف مع الاسم اسمًا واحدًا ؟ فقيل : هذا موجود في كلامهم ، ألا ترى أَنَّك تقول : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ زَيدًا مُنْطَلِقٌ " فأنَّ حرف ، وهو وما عمل فيه اسم واحد ، والمعنى : غَلِمْتُ انْطِلاق زيد ، وكذلك "أنْ" الخفيفة مع الفعل المضارع إذا قلت : أُريدُ أنْ تَقُوم" والمعنى أُريُد قيامَكَ ، فكذلك "لا" والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد[2] .

(١) الإنصاف ٣٦٧/١ ، ٣٧٠ ، وانظر أسرار العربية له ٢٤٥ – ٢٤٨ بتصرف .

(٢) شرح المفصل ١٠٨/٢ ، وانظر الأشباه والنظائر ٩٦/١ .

(٢) (الفصل بين "لا" واسمها بالجار والمجرور والظرف)

في باب "لا" النافية للجنس : "لا" تركب مع اسمها كأنهما اسم واحد ، ولا يجوز الفصل بينها وبين ما تضاف إليه ، وقد صرح سيبويه في ذلك حيث قال: " تقول : لا يدين بها لك ، ولا يدين اليوم لك ، بإثبات النون في المثنى "يدين" وهو أحسن ، وهو الوجه ، وذلك أنك إذا قلت : لا يدرى لك ، ولا أبالك ، فالاسم بمنزلة اسم ، ليس بينه وبين المضاف إليه شئ ، نحو : لا مثل زيد ، فكما قبح أن تقول : لا مثل لها زيد ، فتفصل ، قبح أن تقول لا يَدَى بها لك ، ولكن تقول : لا يدين بها لك ، ولا أب يوم الجمعة لك ، كأنك قلت : لا يدين بها ، ولا أب يوم الجمعة ، ثم جعلت لك خبرًا ،، فرارًا من القبح[١] ، وقال أيضًا في حذف التنوين من اسم " لا " المضاف :- هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة : اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك ، كما يقع من المضاف إلى اسم لا وذلك إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبا لك ولا غلاميّ ولا مسلمى لك[٢]

قال المبرد : " اعلم أنَّ "لا" إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين ٠٠ فأما ترك التنوين ، فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر[٣] ، وهذا هو معنى كلام سيبويه حيث يقول :" باب النفي بـ "لا" : و"لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب "إنَّ" لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ، نحو : خمسة عشر" وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم

---

(١) الكتاب ٢/٢٧٩ ٠

(٢) نفس المرجع ٢/٢٧٦ ٠

(٣) المقتضب ٤/٣٥٧ ٠

وهو الفعل وما أجرى مجراه ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة ٠٠٠فلا لا تعمل في نكرة ، كما أن رُبَّ لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب ، فيما زعم الخليل – رحمه الله – في قولك : هل من عبدٍ أو جارية ؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة[١] ، (المسألة ، السؤال) ٠

هذا كله رغم قول سيبويه في باب " لا النافية للجنس " :" واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يل لك فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من المضاف ، والدليل على ذلك أن العرب تقول : لا غلامين عندك ، ولا غلامين فيها ، ولا أب فيها ، واثبتوا النون لأن النون لا تحذف من الاسم الذي يجعل ما قبله أو ما بعده بمنزلة اسم واحد ، الا تراهم قالوا : الذين في الدار ، فجعلوا الذين وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جعلا اسما واحدًا ، ولم تحذف النون لأنها لا تجئ على حد التنوين ، ألا تراها تدخل في الألف واللام وما لا ينصرف[٢] ٠

ولعل هذا رأيه الخاص ، وما ذكر سابقًا كان رأي الخليل نقله عنه ، أو أن ذلك كان حكمًا خاصًا – بالعدد المركب ٠

فتحة " لَا رَجُلَ "اعرابية عند الزجاج والسيرافي وعند غيرهما للبناء .

قال الرضى :" والفتحة في " لَا رَجُلَ " عند الزَّجاج والسيرافي إعرابية خلافًا للمبرد والأخفش وغيرهما ، وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه ، وذلك أنه قال :" و "لا" تعمل فيما بعدها ، فتنصبه بغير تنوين ، ثم قال : وإنما ترك التنوين في معمولها ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر ، فأوَّل المبرد قوله :" تنصبه بغير تنوين" أنها نصبته أولا ثم بنى بعد ذلك ، فحذف منه التنوين للبناء ، كما حذف في خمسة عشر" للبناء اتفاقًا ٠٠

(١) الكتاب ٢/٢٧٤، ٢٧٥ ٠

(٢) الكتاب ١/٣٤٨ ٠

وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه معربًا مركب مع عامله "لا" لا ينفصل عنه كما لا ينفصل "عشر" من "خمسة" فحذف التنوين مع كونه معربًا لتثاقله بتركيبه مع عامله "[1] .

الخلاف في فتحة " لَا رَجُلَ " عند البصريين والكوفيين

قال العلوي :" واعلم أنَّ جملة ما يحذف منه التنوين يأتي على وجوه ... منها : أن يكون أمرًا يمنع من الإعراب والتنوين جميعًا ، وهذا كالبناء في نحو قولنا : لاَ رَجُلَ في الدار ..فإن البناء كما يمنعُ من التنوين ، فإنه مانعٌ من الإعراب كما ترى[2] .

ويقصد بالتمثيل في " لَا رَجُلَ في الدارِ " أَنَّ اسم "لا" يبنى إذا كان مفردًا بمعنى أنه غير مضاف ، ولا شبيه بالمضاف ، غير مثنى ولا مجموع جمع تصحيح ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن فتحته إعرابية وحذف التنوين لتثاقله بسبب التركيب مع العامل .. أما علة البناء الداعية إلى حذف التنوين ، فقيل : إنها لتضمين معنى "من" وذلك إذا قصد بلا نفي الجنس نصًا ، وقيل : العلة هى التركيب كتركيب "خمسة عشر" فالتنوين محذوف هنا لعلة البناء[3] .

تركيب لا مع اسمها (جمع المؤنث) بحذف التنوين.

---

(١) شرح الكافية ٢٣٥/١ ، انظر : الانصاف ٢٢٥/١ ، ٢٢٨ ، وأسرار العربية ص ٢٤٦ – ٢٤٧ ، وأمالي الشجري ٢٢٢/٢ – ٢٢٣ ، والرضى على شرح الكافية أيضًا ١٠٠/١ .

(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ص ٣٨٤ ، وينظر أيضا ١٤٣ .

(٣) الإنصاف ٣٦٦/١ ، شرح الكافية للرضى ٢٣٤/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢٨١٠/١

لا النافية للجنس تركب مع اسمها كتركيب خمسة عشر وبابها ٠

قال ابن جني :" اعلم أن " لا النافية للجنس " تنصب النكرة بغير تنوين ، ما دامت تليها ، وتبنى معها على الفتح نحو : " خَمْسَةَ عَشَرَ " تقول لَا رَجُلَ في الدَّارِ " ولا غلام لك ، فإن فصلت بينهما بطل عملها ، تقول لا لك غُلامٌ ، ولا عندكَ جاريةٌ ، فالمفرد في باب "لا" النافية للجنس ، وفي باب النداء : هو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف ، وإن كان مثنى أو مجموعًا ، فإنه في هذين البابين يعبر عنه بالمفرد ، فإن كان مفردًا أو جمع تكسير بنى على الفتح مثل : لا رجل حاضرُ ، ولا رجال حاضرون ، وإن كان جمع مذكر سالما بنى على الياء ، مثال : لا قائمين في الدار أو السوق ، وكذلك المثنى مثل : لا رجلين في الدار ، واسم "لا" المثنى والمجموع مبني عند الجمهور ، معرب عند المبرد ٠٠" ولا تحذف النون فيهما في اسم لا لقوتها٠ تنزل الصفة مع الموصوف لاسم لا النافية للجنس) منزلة شئ واحد ، أو يركب اسمها مع صفته ، وعند ذلك لا يركب معها[1]٠"

٣- تركيب "لا" النافية للجنس مع اسمها جمع المؤنث السالم

جمع المؤنث السالم إذا بنى مع "لا" النافية للجنس وجعلا اسمًا واحدًا قيل : لا مسلماتَ بالفتح ، ولا يجوز الكسر إلا عند من يقول : يبنى لتضمنه معنى الحرف فلا يجوز عنده إلا الكسر ٠٠٠

قال ابن يعيش في قول الزمخشري :" وقد أجرى جمع المؤنث على جمع المذكر في التسوية بين لفظى الجر والنصب ، فقيل : رأيت المسلماتِ ، ومررتُ بالمسلماتِ ، كما قيل : رأيت المسلمين ، ومررتُ بالمسلمين ، قد ذكرنا أن إعراب هذا الجمع "جمع المؤنث" بالحركات على القياس وليس الأمر فيه كالتثنية والجمع

(١) اللمع لابن جني ص ٩٧ ٠

اللذين أعرابهما بالحروف ، وإذا كان إعرابه بالحركات فرفعه بالضم نحو : هـذه مسلماتُ ، وفي الجر :" مررتُ بمسلماتٍ" والنصب محمول على الجر فيكون فـي موضع النصب مكسورًا ، وإنما حمل النصب فيه على الجر لوجهين :

"**أحدهما**" : أن جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السـالم ، فكمـا حمل منصوب جمع المذكر السالم على مجروره في مثـل : مـررتُ بالزيـدين ، ورأيت الزيدين ، كذلك حمل منصوب جمع المؤنث على مجروره في مثل : مررت بالمسلمات ، ورأيت المسلماتِ ليكون الفرع على منهاج الأصل ولا يخالفه .

"**والثاني**" أن جمع المؤنث السالم يوافق جمع المذكر السـالم فـي أشـياء ويخالفه في أشياء :

فأما الموافقة ففي سلامة الواحد ، وزيادة الزيادتين لعلامة الجمع ، وكـون الزائد الأول حرف مد ، وأما المخالفة فمن جهة أن الزائد الثاني وهو التاء حرف الإعراب يجرى عليها حركات الإعراب ، وليس كذلك الجمع المذكر ، فإن النون لا يدخلها إعراب ومنها أن الزيادة الأولى التي هى الألف لا تتغير كما تتغير الزيـادة الأولى في جمع المذكر : الزيدون والزيدين ، فتكون في الرفع واوًا ، وفي النصب والجر ياءً ، وتثبت الزيادة الثانية وهى التاء في جمع المؤنث السالم ولا تحـذف في الإضافة نحو : مسلماتك ، وتحذف النون من جمع المذكر السالم في الإضافة إذا قلت : مسلموك ومسلمو زيد ، فبالمعنى الذي استويا فيه حمل أحدهما علـى الآخر ، لأنه لشئ يقاس على الشئ إذا كان مشتبهين في معنى مـا ، وإن كـان مختلفين في أشياء أخرى فالمشابهة حمل جمع المؤنث على جمع المذكر بأن جعل الرفع علامة مفرده وفي الجر والنصب علامة واحدة اشتركا فيها فقيل : جـائني

مسلماتُ ورأيت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ، ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا وأجازه البغداديون[1] .

(٣) الفصل في باب الإضافة

الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

قال الأنباري :" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا : إنه لا يجوز حذف ذلك ؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شئ واحد ، فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر ؛ لأنها يغتفر فيهما ما لا يغتفر في غيرها[2] .

اسم الفاعل : هو المشتق من المصدر اسما لما نسب إليه ذلك المصدر ، جاريًا على المضارع والمراد بالجريان موازنته له حركة وسكونًا وعدة حروف نحو:" ضارب" فإنه على عدة حروف " يَضْرب" وموافق له في نظم حركاته وسكناته ، ومثال الماضي :" هذا ضارب زيد أمس " ، ومثال المكسر : هؤلاء ضُرَّاب زيد أمس ، ومثال المجموع بالألف والتاء : هؤلاء ضاربات زيد أمس ، ما لم يكن ثمَّ مانع من الإضافة والذي يمنع من الإضافة ثلاثة أمور : الألف واللام ، والتنوين ، ونون التثنية ، والجمع ، وحكم النون في التثنية والجمع على حدها ، حكم التنوين في المفرد ، يعني حيث تثبت النون يجب النصب ، وإذا حذفت النون وجب أن يضاف ، فتقول : ضاربًا زيدٍ أمس ، ، وضاربو زيد أمس ، كما تقول : ضاربُ زيدٍ أمس ، والمفرد يجب حذف التنوين منه ، ثم حُمِلَ عليه المثنى والمجموع في حذف النون منه[3] .أ.هـ .

---

(١) شرح المفصل ٧/٥ ، ٨ .

(٢) الإنصاف ٤٣١/٢ .

(٣) ينظر وشرح المفصل ١٤٥/٤ .

قال الشيخ خالد :" زعم كثير من النحويين أنه لا يُفْصَل بين المتضايفين إلا في الشعر خاصة لأن المضاف إليه مُنَزّل من المضاف منزلة جزئه ؛ لأنه واقع موقع تنوينه ، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم ، ولا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منها ، وهو قول البصريين ، والحق عند الكوفيين ، وأن مسائل الفصل سبع[1] ، جاء في البسيط في شرح جمل الزجاجي :" ولا تفصل العرب بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف ، والجار والمجرور في ضرورة الشعر[2] .

التنوين يعاقب الإضافة .

قال ابن الأنباري :" فإن قيل : فلم حذف التنوين من المضاف ، وجرَّ المضاف إليه ؟ قيل : أما حذف التوين فلأنه يدل على الانفصال ، والإضافة تدل على الاتصال فلم يجمعوا بينهما ، ألا ترى أن التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتمامه والإضافة تدل على الاتصال ، وكون الشئ متصلاً منفصلاً في حالة واحدة محال .

قال العكبري :" .. أن التنوين جعل دليلاً على انتهاء الاسم ، والمضاف إليه من تمام المضاف ، فلو نوِّن الأوّل لكان كإلحاق التنوين قبل منتهى الاسم ، وهذا معنى قولهم : التنوين يؤذن بانفصال ، والإضافة تؤذن بالاتصال فلم يجتمعا .

وقال أيضًا :" وإنما حذف التنوين من الأول لوجهين :

أحدهما : أن التنوين يدل على انتهاء الاسم ، والإضافة تدل على احتياج الأول إلى الثاني فلم يجتمعا .

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٢٢٢/٣ ، ٢٢٣ – والانصاف المسألة رقم ٦٠ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٨٨٩/٢ .

حكم المضاف أن يحذف منه التنوين إن كان منونًا ، والنون إن كان مثنى أو مجموعًا جمع السلامة وأن يجرى بوجوه الإعراب على قدر ما يوجبه العامل الذي يدخل عليه[١] .

أي أنه يحذف التنوين من الإضافة المحضة وغير المحضة ؛ لأن التنوين يدل على انفصال الاسم وكماله ، والإضافة تدل على اتصال الاسم فتناقض معناهما وكذلك النون في المثنى وجمع التصحيح ؛ لأنها بمنزلة التنوين في المفرد ، وجاء قليلاً حذف تاء التأنيث عند الإضافة ، كقراءة بعضهم :" ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عُدَّة[٢] أي عُدَّتَهُ ، وإنما صح هذا لأمن اللبس[٣] ، وأما المضاف إليه فمجرور أبدًا – ان كان مما ينصرف – فإن كان مما لا ينصرف كان مفتوحًا وحكم على موضعه بالجر كما يجب فيما لا ينصرف .

وقال الرضى في " باب الإضافة" : وإنما حذف التنوين أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدَّر أنه لو كان فيه تنوين لحذف للإضافة ، كما في : كم رجل ، وهن حواجُّ بيت الله – فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجًا تكتسب به الأول من الثانية التعريف أو التخصيص حذفوا من الأول علامة تمام الكلمة ، أي التنوين أو النون[٤]. "

(١) شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، والموشح ٢/٢٢٥ .
(٢) من الآية ٤٦ في سورة التوبة .
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٧٥ ، والمساعد ٢/٣٣٠ .
(٤) شرح الكافية ١/٢٧٣ .

٤- الإضافة وشبهها مانعة من التركيب

قال ابن الأنباري في باب الندا :" فإن قيل : فلم كان المضاف والنكرة منصوبين قيل : لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوبًا ؛ لأنه مفعول به ، إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه ، فبقى ما سواه على الأصل ... فإن قيل : أليس المضاف والنكرة مخاطبين ، فهلَّا بُنيا لوقوعهما موقع أسماء الخطاب كما بنى المفرد ؟ قيل : لوجهين :

أحدهما : أن المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب ، وأما المضاف فيتعرف بالمضاف إليه ، فلم يقع موقع أسماء الخطاب كالمفرد ، وأما النكرة فبعيدة الشبه من أسماء الخطاب ، ولم يجز بناؤها .

والوجه الثاني : أنا لو سلمنا أن المضاف والنكرة وقعا موقع أسماء الخطاب إلا أنه لم يلزم بناؤهما ؛ لأنه عرض فيهما ما منع البناء ، أما المضاف فوجود المضاف إليه ، لأنه حلّ محل التنوين ، ووجود التنوين يمنع من البناء ، فكذلك ما يقوم مقامه . وأما النكرة فنصبت ليفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدها ، وكانت النكرة التي يقصد قصدها أولى بالتغيير لأنها المخرجة عن بابها ، فكانت أولى بالتغيير[١] .

وقال المبرد :" فـ "لا" والاسم الذي بعدها المنكور بمنزلة قولك :" يا ابْنَ أُمَّ " جُعل اسمًا واحدًا ، كما جُعل "خمسة عشر " ، والثاني في موضع خفض بالإضافة ، وكذلك " لا رجل في الدار" "رجل" في موضع نصب منون ، إلا أنها جعلا اسمًا واحدًا بمنزلة ما ذكرت لك[٢] .

---

(١) أسرار العربية ٢٢٦- ٢٢٨ بتصرف يسير .

(٢) المقتضب ٨٣/٤

وهذا معنى قول سيبويه :" فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ ، وهى عاملة فيما بعدها ، كما قالوا :" يا ابن أم " فهى مثلها في اللفظ ، وفي أن الأول عامل في الآخر[١] .

وقال المبرد أيضًا :" وأما قولهم : يا ابن أم ، ويا ابن عم – فإنهم جعلوها اسمًا واحدًا بمنزلة " خمسة عشر " وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال ، ألا ترى أن الرجل منهم يقول لمن لا يعرف ، ولمن لا رحم بينه وبينه : يا ابن عم ، ويا ابن أم ، حتى صار كلاما شائعا مخرجا عمن هو له ، فلما كان كذلك خُفِّفَ ، فجعل اسما واحدًا ، قال الله عز وجل :" يا ابن أمَّ لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي " ولم يكن ذلك في غير هذا ، إذ لم يكن فيه من الاستعمال ما في هذا[٢] .

وكذلك قال سيبويه :" قالوا : يا ابن أم ، ويا ابن عم ، فجعلوا ذلك بمنزلة

قال العلوي :" واعلم أن جملة ما يحذف منه التنوين يأتي على وجوه منها : أن يكون أمرًا يمنع من الإعراب والتنوين جميعًا ، وهذا كالبناء في نحو قولنا : لا رجل في الدار ، وقولنا : يا زيد ، ويا عمرو ، فإن البناء كما يمنع من التنوين فإنه مانع من الإعراب كما ترى[٣] .

ويقصد بالتمثيل بقوله :" يا " زيد " ويا " عمرو " أن المنادى يبنى إذا كان مفردًا علمًا نحو يا زيد ، ويا رجل ، وبنى المنادى لشبهه بالمضمرات وفيه أقوال أخرى ، وكون المنادى المفرد العلم مبنيا والتنوين حذف بسبب البناء المذهب البصري ، أما الكوفيون فهو عندهم معرب مرفوع بغير تنوين(٤) . "

---

(١) الكتاب ٣١٧/٥ ، ٣١٨

(٢)

(٣) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ٣٨٤ .

(٤) الأمالي الشجرية ٣٨١/١ .

قال ابن يعيش : في باب النداء : ونظيره قولك :" يا ابن أم " فالاسم الثاني في موضع خفض بالإضافة ، وجعلا اسما واحدا ، وكذلك "لا رجل في الدار " فرجل في موضع نصب منون ، وجعل مع "لا" اسما واحدًا ، ولذلك حذف منه التنوين وبنى[١] " ٠

٥ - الفصل بالظرف

الفصل بين لا والمنفي يزيل التركيب :

قال ابن يعيش في باب الصفة والموصوف :" واعلم أن الصفة والموصوف لما كان كالشئ الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما كن القياس أن لا يحذف واحد منهما ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض ، وتراجع عما اعتزموه فالموصوف القياسي يأبى حذفه لما ذكرنا ٠

الفصل بين المتصلين : هكذا اسماها أبو علي الفارسي نقلاً عن الزجاج حيث قال :" الفصل بين المتصلين بما هو اجنبي" أو الفصل بين المتلازمين ٠

حكم البدل الصالح لعمل "لا" حكم النعت المفصول

وحكم البدل الصالح لعمل "لا" حكم النعت المفصول مثل : لا أحد رجلا وامرأة فيها ، ولا أحد رجل وامرأة فيها ، فإن لم يصلح لعمل "لا" تعين رفعه ، مثل : لا أحد زيد وعمرو فيها[٢] ٠ "

وقال العكبري :" فإن جاءت الصفة بعد الخبر جاز فيها الرفع والنصب بالتنوين على ما تقدم ولم يجز البناء للفصل بينهما بالخبر[٣] "-

فمانع البناء كما يفهم من كلام العكبري ، الفصل لا تقدم الخبر ٠

---

(١) شرح المفصل ١٠٨/٢ ، وانظر : الاشباه والنظائر ٩٦/١ ٠

(٢) الكفاية في علم النحو ص ٢٦٦ بالهامش ٠

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٣٦/١ ٠

وقال ابن يعيش :" واعلم أنه إذا فصل بين المنفي وصفته بظرف أو جار ومجرور ، نحو : لا رجل اليوم ظريفا ، ولا رجل فيك راغبا " امتنع البناء ، لأنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد ، وقد فصلت بينهما ، كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر " ووجه الإعراب والتنوين أما النصب واما بالرفع نحو قولك : لا رجل ظريفا عندك ، ولا رجل ظريف عندك ، فالنصب على اللفظ والرفع على المحل[1] ... "

وقال في موضع آخر :" فإن فصلت بين المنفي والنافي " نحو : لا لك غلام ، ولا في بيتك جارية ، لم يجز أن تجعلهما معًا اسمًا واحدًا ؛ لأن الاسم لا يفصل بين بعضه وبين بعض ، ولا يجوز أن ينصب بها مع الفصل ، لأن "لا" لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها ، وإذا لم يجز إعمالها مع الفصل تعين أن يرفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولزم تكريرها...

٦- من الفواصل تركيب نعت اسم "لا" المبني مع اسمها :

إذا نعت اسم "لا" المبني وكان النعت مفردًا متصلاً بالمنعوت جاز في النعت ثلاثة أوجه : البناء على الفتح على أنه رَكبِّ مع الاسم قبل دخول "لا" عليها مثل : لا طالب مهمل في الحجرة .... فإذا كان النعت المفرد غير متصل بالمنعوت ، أو كان النعت غير مفرد جاز فيه النصب مراعاة لمحل المنعوت ، والرفع مراعاة لمحل "لا" مع اسمها ، تقول عند الفصل بين النعت والمنعوت : لا طالب عندنا مهملاً أو مهملٌ ، وتقول في النعت غير المفرد : لا طالبَ مهملاً عمله فيها ، ولا طالب مهملٌ عمله فيها ، ويمتنع البناء على الفتح ، لأنه إنما جاز على تقدير

(١) شرح المفصل ١٠٩/٢ .

تركيب النعت مع المنعوت ، فإذا فصل النعت من المنعوت ، أو كان النعت غير مفرد لم يمكن التركيب[١] .

٧- من الفواصل "أل" في باب الإضافة

من موانع التركيب " أل" في باب الإضافة .

قال ابن يعيش :" المضاف والمضاف إليه كاسم واحد ، والنون والتنوين يفصلان الكلمة عما بعدها ، والألف واللام تفصل الكلمة أيضًا لأنهما يمنعان إضافة ما يدخلان عليه كفصل النون والتنوين ، فكأن زيادة النون مع الألف واللام فيه تأكيد لمعناها ، ومع الإضافة نقض للغرض بالإضافة ومع ذلك لو حذفوها مع الألف واللام ربما وقعوا في لبس ، لأنهم قد يلحقون الواحد المنصوب ألف الإطلاق في القوافي وفي أواخر الآي "[٢].

فيجب حذف "ال" من صدر المضاف ، بشرط أن تكون زائدة في أوله للتعريف ، أو لغيره ، وأن تكون الإضافة محضة نحو : بلادنا تاج الفخار ، وهى درة عقده ، والأصل : البلاد – والتاج – والدرة ، والعقد ، فحذفت "أل" من أول كل مضاف .ومما يجب ملاحظته أن الإضافة تعتبر محضة لا يجوز فيها وجود "ال" في المضاف إذا كان المضاف المشتق والأعلى الزمن الماضي فقط مع استيفائه لبقية الشروط .اللازمة للإعمال ... فلا يصح : جاء العابر النهر أمس ولا بد لصحة الجمع بين "ال" و "الإضافة" في المشتق العامل ، كاسم الفاعل ... وأن يكون عاملا زمنه الحال أو الاستقبال أو الاستمرار الذي يشمل الأزمنة الثلاثة نحو : العابر النهر الآن ، انظر العابر النهر غدًا إن الله المدبر الأمور[٣] .

---

(١) الكفاية في علم النحو ٢٦٥ ، ٢٦٦ بتصرف .

(٢) شرح المفصل ١٤٥/٤ .

(٣) النحو الوافي ١٢/٣ .

٨- الفاصل "أل" في باب العدد

وقال الثمانيني في باب العدد :" فإن كان العدد مركبًا وهو من " أَحَدَ عَشَرَ " إلى تَسْعَةَ عَشَرَ" فإن أردت تعريفه فعند البصريين لا يجوز أن تدخل الألف واللام إلا على الاسم فقط ، تقول : عندي الأحد عشر درهما ، وملكت الإثنى عشر دينارا" واشتريت الثمانى عشرة امرأة ٠

ولا يجوز إدخال الألف واللام في الاسم الثاني ، لا يقولون :" الخمسة العشرة" ولا "خمسة العشرة" لأنه قد صار الاسمان عندهم بمنزلة اسم واحد ، والاسم الواحد يعرف من أوله ، فإذا أدخلوا الألف واللام في الأول وفي الثاني يجتمع في الاسم الواحد تعريفان وهذا لا يجوز ٠

فإن اسقطوا الألف واللام من الأول وأدخلوه في الثاني فهذا غير جائز ، لأن الاسم لا يعرف من وسطه[1] ٠ "

ولأن الذي يمنع من الإضافة ثلاثة أمور : الألف واللام – والتنوين ، ونون المثنى والجمع ٠

يجب تجريد المضاف من ثلاثة أشياء :

يجب تجريد المضاف من "التنوين" كما في غُلَامُ زَيْدٍ ، ومن نون التثنية نحو غلاما زيد ، ومن نون الجمع "كاتبو عمرو " ففي المثال الأول حذف التنوين من غلام زيد لأن الإضافة تدل على الاتصال ، والتنوين يدل على الانفصال فلا يجمع بينهما ، وما أحسن قول بعضهم :

كأني تنوينٌ وأنت إضافةٌ فحيث تراني لا تحل مكانيا

وما أحسن منه قوله :

وكنا خمس عشرة في التئام على رغم الحسود بغير آفة

(١) شرح اللمع ٨٢٥/٢ – شرح المفصل ١١٣/٤ ٠

فقد أصبحت تنوينًا وأضحى حبيبي لا تفارقه الإضافة

- وقد سمع إثبات النون في ضرورة الشعر كقول بعضهم :

هم القائلون الخير والآمرونة إذا ما خشوا من حارث الدهر معظما

والتنوين لا يجامع الإضافة ولا "ال" كما قيل :

كأني تنوينٌ وأنت إضافةٌ فأين تراني لا تحــل مكانيا

(وكما قيل) :

لى عندكم دين ولكن هل له من طالبٍ وفؤادى المرهون

فكأننى ألف ولازمٌ في الهوى وكأن موعد وصلك التنوين

٩- الفاصل " ضمائر الرفع البارزة

ألف الاثنين – وواو الجماعة – وياء المخاطبة

وتدخل الفعل المضارع المؤكد بنوني التوكيد ونون النسوة

الفصل بضمائر الرفع البارزة :

من المركبات التي تعرضت لها في هذا البحث ، ولا يجــوز الفصــل بينهــا بفاصل ، وإلا زال التركيب ، الفعل المضارع المبني حيث يتركب مع نون التوكيد ويبنى معها على الفتح ، ونون النسوة ويبنى معها على السكون ، فإذا فصل بين النونين والفعل بضمير من ضمائر الرفع البارزة (ألف الاثنين – وواو الجماعة – وياء المخاطبة) فإن هذه الضمائر تمنع من التركيب لفصلها بينهما فيصير معربًا لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء فتجعلها كالشئ الواحد .

ويقولون : اختلف في علة البناء مع النونين ، فمذهب سيبويه : أن الفعــل رُكب مع الحرف فبنى ، كما أن الاسم لما ركب مع الحرف في نحو : " لا رجــل " ومذهب غيره : أن النون كما أكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية ، فعاد إلى أصله وهو البناء ، قال : ويبنى على الخلاف في العلة ، خلاف فيما إذا اتصل بالفعــل

المؤكد ضمائر الرفع البارزة ، هل هو معرب أو مبني ؟ فمن علل التركيب قال هذا معرب ، لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء فتجعلها كالشئ الواحد ، ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات أو التنوين ومن علل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيا ، ويكون حرف النون هنا للبناء[١] .

وتدخل الفعل المضارع المبني : أي الذي اتصلت به نون التوكيد ونون النسوة وذلك في الفعل المضارع : إذا اتصلت به نون الإناث ، أو باشرته نون التوكيد ، فإذا اتصلت به نون النسوة بنى على السكون[٢] ، مثل قوله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن[٣] ..) ولا تكون نون النسوة إلا مباشرة ، وإذا باشرته نون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة بنى على الفتح ، مثل قوله تعالى : (كلا لينبذن في الحطمة[٤] ..) وقوله :" ليسجنن وليكونا[٥] .. " فإذا كانت نون التوكيد غير مباشرة ، بأن فصل بينها وبين الفعل فاصل لم يبن الفعل ، سواء كان الفاصل ملفوظًا به ، كألف الاثنين مثل : هل تكرمان الضيف ؟ وأصلها تكرمانَّ ، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ، فالتقى ساكنان ، ولم تحذف الألف لخفتها ، ولئلا يلتبس بفعل الواحد ، ثم كسرت نون التوكيد للفرق بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند للفرد ، ولشبهها بنون التثنية في زيادتها آخرا بعد ألف أو واو الجماعة مثل قوله

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٢٦ ، الموشح على كافية ابن الحاجب ٧٩١/٢ ، ٧٩٢ ، شرح المفصل ١/٧

(٢) ويرى جماعة من النحاة منهم ابن درستويه ، وابن طلحة ، والسهيلي أن المضارع عند اتصاله بنون النسوة معرب بإعراب مقدر منع ظهوره السكون الذي عرض فيه .

(٣) من الآية ٢٣٣ في سورة البقرة .

(٤) من الآية ٤ في سورة الهمزة .

(٥) من الآية ٣٢ في سورة يوسف .

تعالى :" لتبلون في أموالكم وأنفسكم[1] .. " من البلاء وهو الاختبار ، مبني للمجهول ، أصله قبل التوكيد " لتبلوونن" بواوين ، الأولى لام الفعل ، والثانية واو الجماعة ، فإما أن نقول اثتثقلت الضمة على لام الفعل ، فحذفت ، أو نقول : تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، وعلى التقديرين التقى ساكنان ، الواوان على التقدير الأول ، والألف والواو على التقدير الثاني ، فحذف أول الساكنين فصار : لنبلون على وزن : تُفعِون" ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فصار "لَتُبْلَوُنَّ" بثلاث نونات فحذفت نون الرفع لفظًا لتالي النونات ، فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة في مثلها ، وتعذر حذف إحداهما ، فحركت الواو بحركة تجانسها وهى الضمة ، ولم تحرك النون محتفظة على الأصل ، ولعروض الضمة لم تقلب الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها ، أو كان الفاصل مقدرًا كواو الجماعة وياء المخاطبة[2] .

مثل : هل تُكْرِمُنَّ ضيوفكم ؟ وهل تحسنن عملك ؟ إذ أصل : تكرمن لتكرمونن ؛ فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، فصار تكرمونّ فالتقى ساكنان(٣) الواو والنون الأولى ، فحذفت الواو وبقيت الضمة دلايلاً على المحذوف .. وأصل تُحْسِنَّ : تحسينَّ ، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فصار تحسنَّ ، فخذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وبقيت الكسرة دليلا على المحذوف .. هذا ما ذهب إليه جمهور النحويين .

---

(١) من الآية ٨٦ في سورة آل عمران .

(٢) وضابط ذلك أن يقال : إن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون بقى لتركبه معها تركيب خمسة عشر ، وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يبن لعدم تركبه معها لأن العرب لم تركب ثلاثة أشياء .

(٣) التقاء الساكنين وإن كان على حده لا يخلو من ثقل ، فالحذف للتخلص من هذا الثقل .

وذهب الأخفش وجماعة من النحويين إلى أنه مبنى على الفتح مطلقًا سواء باشرته النون أو لم تباشره ، وذهب جماعة إلى أنه معرب مطلقا ٠

قال الخبيصي : وتقول في التثنية والجمع المؤنث :" اضرِبَانَّ" و " اضرِبنانَّ" بالألف فيهما ، أما في التثنية فلئلا يلتبس بالواحد ، وأما في جمع المؤنث فلئلا تجتمع النوناتُ ٠٠ ولا يدخلهما الخفيفة ، فلا يقال :" اضربان" و " اضربنان" لأنه يؤدي إلى تحريك النون ، أو التقاء الساكنين على غير حده ، وأما على حده فجائز ، وهو فيما كان الأول مدًّا ، والثاني مدغمًا " كالضالين"[١] وشبهه ٠٠ خلافًا ليونس ، فإنه يجوز أن يقال "اضربان" و "اضبنان" فإدخال الخفيفة عليهما[٢] وهما أي النونان في غيرهما ، أو في التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز ، أي وجمع المذكر ، وياء المخاطبة كالمنفصل ، أي كالكلمة المنفصلة[٣] ٠٠ " ٠

١٠- الفاصل الخبر بين الصلة والموصول عند ابن مالك وابن السراج

الفصل بالخبر بين الموصول وصلته عند ابن مالك وابن السراج .

يرى ابن مالك أن الموصول والصلة كشطري اسم ، فلا يُفصل بينهما بفاصل وشبه الموصول والصلة بالمركب تركيب مزج ، نحو : بعلبك ، وبين أن هناك ترتيبًا واجبًا بين الصلة والموصول ، فالموصول يأتي أولا ، والصلة تأتي بعده ، فكذلك المركب تركيب مزج يأتي الصدر أولا ، ُم العجز ، ويبين أن الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ممنوع ٠

---

(١) من الآية ٧ في سورة الفاتحة ٠

(٢) قال سيبويه : في الكتاب ٥٢٦/٣ وأما يونس وناس من النحويين فيقولون اضربان زيدًا ، واضربنان زيدًا فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم ٠ وانظر الحجة في القراءات السبعة ٤٤١/٣ ٠

(٣) الموشح على كافية الحاجب ٧٩١/٢ ، ٧٩٢ ٠

ونصَّ ابنُ السراج على أنه لا يجوز تقدم الصلة على الموصول ولا يفرق بينهما بالخبر ولا يتراجع الموصول بعد تمامه كالصفة والبدل وما أشبه ذلك ، ، والفصل بالنداء ، فالموصول والصلة كجزئي اسم فلا يجوز الفصل بينهما بأجنبي باتفاق ، إلا ما ورد شاءا ٠٠

فابن مالك يرى أن الموصول والصلة كشطري اسم فلا يفصل بينهما بفاصل ، وشبه الموصول والصلة بالمركب تركيب مزج نحو : :بعلبك" وبين أن هناك ترتيبًا واجبًا بين الصلة والموصول ، فالموصول يأتي أولا ، والصلة تأتي بعده فكذلك المركب تركيب مزج يأتي الصدر أولا ، ثم العجز ، وبين أن الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ممنوع ، ووافقه ابن السراج ٠

قال ابن جني في اللمع :" ولا يجوز تقديم الصلة ؛ ولا شئ منها على الموصول ، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي[١] ٠٠ قال العلوي شارحًا :" اعلم أن هذه الأسماء الناقصة ، إنما لا يتم معناها إلا بصلاتها ، لأنها مع صلاتها بمنزلة اسم واحد ، والاسم الواحد لا يتم ببعض حروفه دون بعضها ، ولا يدخل تحته معنى مفهوم ولا يقع به فائدة وكذلك هذه الأسماء ما لم تتم بصلاتها لا تفيد[٢] ٠

وقال العلوي أيضًا :"٠٠ لا يجوز أن يُفصل بين الموصول وصلته بالأجنبي ؛ لأن الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد فكما لا يُفصل بين حروف الاسم الواحد بالأجنبي ، كذلك لا نفصل بين الموصول والصلة ، وكذلك لا يجوز أن تقدم على الموصول شيئًا عمل فيه عامل من الصلة لأن رتبته أن يكون مؤخرًا ،

(١) اللمع وهامشه ٢٤٨ ٠

(٢) اللمع وهامشه ٢٤٨ ٠

فتقديمه يخرجه عن حده ، فكما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول ، لا يجوز تقديم شئ يتعلق بالصلة على الموصول[١] .

١١- الفاصل الجار والمجرور والظرف ويدخل في الأبواب التالية

١ــ باب "لا" النافية للجنس .

٢ــ باب الحال – والأحوال المركبة .

يقال : لِم لَمْ يَجُزْ أن تفصل بين "لا" وما بنيت معه ؟

والجواب : أن ما بعدها بمنزلة جزء منها ، ولا يصح أن تفصل بينهما ، كما لا تفصل بين أجزاء الكلمة بما ليس منها[٢] .

وقد نبَه إلى ذلك سيبويه في قوله :" لَ رَجُلَ فيك راغبًا ، من قبل أنّه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد ، وقد فصلت بينهما كما لا يجوز أن تفصل بين عشرة وخمسة في خمسة عشر[٣] . "

١- الفصل بين لا النافية وبين المنفي :

لا يفصل بين "لا" النافية للجنس وبين المنفي ، وهى لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم ، رافعة أو ناصبة ، ولذلك لا يجوز أن تقول " لا فيها رجل " وذلك لأنهم جعلوا "لا" وما بعدها بمنزلة "خمسة عشر" فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين "خمسة" و "عشر" بشئ من الكلام ؛ لأنها مُشبها بها ... وأشار سيبويه إلى أن ترك التنوين لما تعمل فيه "لا" لازم ؛ لأنها جُعلتْ وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ، فقال : " واعلم أنك لا تفصل بين "لا" وبي المنفي ، كما لا تفصل بين "من" وبين ما تعمل فيه وذلك أنه لا يجوز

---

(١) هامش اللمع ٢٥٠ .

(٢) شرح عيون الإعراب ١٢٩ .

(٣) الكتاب / ٣١٥ .

لك أن تقول : لا فيها رجل ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه : هل من رجل ؛ ومع ذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسة عشر ٠ فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم ، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشئ من الكلام ، لأنها مشبهة بها [١] ٠٠" وهذا النص واضح في المراد ٠

٢- الفصل بين "لا" النافية وبين اسمها بحشو" :

قال سيبويه :" إذا فصلت بين "لا" وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد "لا" الثانية فمما فصل بينه وبين "لا" بحشو قوله – جل ثناؤه – لا فيها غوب ولا هم عنها ينزفزن[٢]٠٠" ولا يجوز : لا فيها أحد ، لا فيك خير فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعا لأن "لا" لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة لما ذكرت لك[٣]٠

وقال المبرد :" واعلم أن "لا" إن فصلت بينها وبين النكرة – لم يجز أن تجعلها معها اسما واحدا ، لأن الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض فتقول ´لا في الدار أحد" ولا في بيتك رجل ، وقوله عز وجل " لا فيها غول ٠٠٠ ولا يجوز غيره ؛ لأن لا ، وان لم تجعلها اسما واحدا مع ما بعدها لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها ، ألا ترى أنها تدخل على الكلام فلا تغيره ، ولو كانت كإن وأخواتها لأزالت الابتداء[٤]

وقال ابن الناظم :" إذا وصف اسم "لا" المبني معها بصفة ، مفردة ، متصلة جاز فيه ثلاثة أوجه : البناء على الفتح : نحو : لا رَجُلَ ظريف فيها ، والنصب ،

---

(١) الكتاب ٢٧٦/٢ ٠

(٢) الصافات ٤٧ ٠

(٣) الكتاب ٢٩٨/٢ ، ٢٩٩ ٠

(٤) المقتضب ٣٦١/٤ ، وينظر أيضًا : شرح اللمع ٤١٥/١ ٠

نحو : لا رَجُلَ ظريفًا فيها ، والرفع ، نحو : لا رجل طريفٌ فيها ، فالبناء على أنه ركب الموصوف مع الصفة تركيب خمسة عشر ، ثم دخلت "لا" عليها ، والنصب على إتباع الصفة لمحل اسم "لا" ، والرفع على إتباعها لمحل "لا" مع اسمها ٠

وإن فصل النعت عن اسم "لا" تعذر بناؤه على الفتح لزوال التركيب بالفصل وجاز فيه النصب ، نحو : لا رَجُلَ ظريفًا فيها، والرفع أيضًا نحو : لا رَجُلَ فيها ظريفٌ ، وكذلك إن كان النعت غير مفرد ، تقول : لا رَجُلَ قبيحًا فعله عندك ، ولا رجلَ قبيحُ فعله عندك ، ولا يجوز : لا رجل قبيحَ فعله عندك[١] ٠

يقصد بالنعت غير المفرد ، المضاف ، أو الشبيه بالمضاف ، فهذان يتعذرُ بناؤهما على الفتح ، لزوال التركيب بالجار والمجرور ٠

وقال العلوي :" وثالثها : تكون مبنية مع موصوفها ، والبناء إنما يكون بشرطين : أما أولاً : فبأن تكون الصفة إلى جنب موصوفها ، بحيث لا فاصل بينهما ، فإن وقع فصلٌ بطل بناءُ الصفة معه ، كقولك :" لا رجل فيها ظريفٌ[٢] ٠

فالفصل بين الصفة والموصوف مانع من التركيب كما يمنع في خمسة عشر " فلو قلت : " لا رجل فيها طريفٌ" لم يجز البناء في الصفة ، ويبقى الوجهان الآخران وهما الرفع والنصب وكذلك لو كانت الصفة مضافة نحو :" لا رجل ذا مالٍ" أعربت لا غير ٠٠٠ وكذلك لو زادت الصفة على واحدةٍ فليس في الثانية إلا الإعراب ؛ لأنه الأصل ، والمشبه بالمضاف في الصفة كالمضاف فلذلك تقول : لا رجل ضاربًا زيدًا عندك ، وضاربٌ أيضًا ففي كل هذا لا تجعل الصفة

(١) شرح الألفية ص ١٩٠ ٠

(٢) المنهاج في شرح جمل الزجاجي ١٤٦ ٠

والموصوف كالشئ الواحد فلا تقول : لا رجل مثلك على البناء فيهما ، ولا رجل ضارب زيدًا ، ور رجل في الدار عاقلٌ[1] ... "

١٢ - حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم عند الإضافة

المثنى في الاصطلاح : هو ما لحق آخره ألف في حال الرفع ، أو ياء مفتوح ما قبلها في حال النصب والجر ، ونون مكسورة ، ليدل على أن معه مثله من جنسه ... وتحذف نون المثنى لإضافته نحو :" ضاربًا زيدٍ ، " لكون الإضافة تدل على الاتصال ، وثبوت النون تدل على الانفصال .

وأما جمع المذكر السالم : وهو ما لحقته واو مضموم ما قبلها رفعًا ، أو ياء مكسور ما قبلها نصبًا ورجرًا ، ونون مفتوحة ليدل على أن معه أكثر من جنسه ؛ نحو : هؤلاء الزيدون ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين " والنون فيه عوض عن حركة الواحد وتنوينه ، وحُرِّكت لالتقاء الساكنين فتحًا طلبًا للتخفيف ، وللفرق بينها وبين نون التثنية وتحذف نون جمع المذكرة السالم ؛ لأنها لأنها عوض من حركة الواحد وتنوينه[2].

إذا كانت إحدى الكلمتين اللتين تؤديان معنى واحدًا مثنى أو مجموعًا جمعًا سالمًا لمذكر فإنه يمتنع أن يركب مع ما قبله أو ما بعده في الإضافة ، وذلك لكون الإضافة تدل على الاتصال ، وثبوت النون تدل على الانفصال وهذا ما صرح به المبرد حيث قال : " لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا .. فلم يجز ذلك كما أنه لا يوجد "[3] .

---

(١) هامش المقدمة الجزولية ٢٢٠ .

(٢) ينظر : الكناش في النحو والتصريف لأبي الفدا ٢٥٤/١ : ٢٥٩ بتصرف .

(٣) المقتضب ٣٠١٦/٤ ، وشرح المفصل ١٠٦/٢ ، ١٩/٣ .

وقال ابن يعيش :" والتركيب لا يتطرق على المثنيات والمجموعات ؛ إنما باب ذلك المفرد[1] ..." فإذا كان هذان النصان صريحين في أنه لا يركب مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكر ما قبله ، فإن النصين الآتيين يثبتان أنه لا يركب أي منهما مع ما بعده .

يقول المبرد :" لا تجد اسمين جعلا اسما واحدًا مما أحدهما إعرابه كإعراب مسلمين[2]" .

وقال ابن يعيش أيضًا :" وتسقط نون التثنية للإضافة نحو : جاءني غلاما زيد ، ورأيت ثوبى عمرو" ، والأصل : غلامان ، وثوبين ، وذلك أن النون عوض من الحركة والتنوين ، والتنوين لا يثبت مع الإضافة . فكذلك ما هو بدل منه ، فإن قيل : النون عوض من الحركة والتنوين جميعًا على ما قررتم ، والحركة تثبت مع الإضافة نحو قولك : جاءني غلام زيدٍ ، ورأيت غلام زيدٍ ، ومررت بغلام زيدٍ ، فلم حذفتم النون في الإضافة مع ثبوت أحد بدليها وهو الحركة ؟ فالجواب : أنه لما تثبت النون مع الألف والام في نحو : الرجلان والغلامان مع أن أحد بديلها وهو التنوين لا يثبت معها ، حذفت مع الإضافة مع أن أحد بديلها وهو الحركة لا يحذف كأن ذلك لضرب التعادل والتقاص ، فإن قيل : فهلا ثبتت مع الإضافة وحذفت مع الألف واللام ؟ قيل : المضاف إليه محله محل التنوين آخرًا ، ومحل الألف واللام أولاً ، فكان حذف النون مع الإضافة أولى لوجود ما يقوم مقامه ، ويحل محله ، ووجه ثان : وهو أن المضاف والمضاف إليه كاسم واحد ، والنون والتنوين يفصلان الكلمة عما بعدها ، والألف واللام تفصل الكلمة أيضًا لأنهما يمنعان إضاف ما يدخلان عليه كفصل النون والتنوين ، فأن زيادة النون مع الألف

(١) شرح المفصل ١١٣/٤ .

(٢) المقتضب ١٦٧/٢ .

واللام فيه تأكيد لمعناها ، ومع الإضافة نقض للغرض بالإضافة ، ومع ذلك لو حذفوها مع الألف واللام ربما وقعوا في لبس لأنهم قد يلحقون الواحد المنصوب ألف الإطلاق في القوافي وفي آخر الآي[1] .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور – يريد المضاف والمضاف إليه – فإذا كان مُنَوَّنًا فهو بمنزلة الفعل الناصب لكون الأسماء فيه منفصلة[2] . . . والصحيح نحويًا أن تقول : يا سارق أهل الدار الليلة .

١٣ - الفاصل " حرف التنبيه في حبذا "

من الفواصل بين المتصلين : إتصال حرف التنبيه بـ " حبذا – ولا حبذا " قال سيبويه : وزعم الخليل – رحمه الله – أن "حبذا" بمنزلة : حَبَّ الشئ ، ولكن "ذا" و "حَبَّ" بمنزلة كلمة واحدة نحو : "لولا" ألا ترى أنك لا تقول للمؤنث "حبذا" ولا تقول "حبذهُ" ولم يأتوا بحرف التنبيه لئلا تصير ثلاثة أشياء بمنزلة شئ واحد وليس ذلك من كلامهم[3] .

الأصل في "حبذا" : حَبَّ أصلها "حَبُبَ" فأُسكِنتِ الباء الأولى وأدغمت في الثانية ، فقيل : حَبَّ ، وركب مع "ذا" حتى صارا بمنزلة الشئ الواحد ؛ ولهذا لم يُثَنَّ "ذا" ولم يُجْمعْ ، ولم يؤنث ؛ لأ،÷ ً> ار بمنزلة البا من ضَرَبَ .

قال سيبويه :" وزعم الخليل – رحمه الله – أن حبذا بمنزلة حَبَّ الشئ ولكن " ذا وحَبَّ بمنزلة كلمة واحدة نحو : لولا ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث : حبذا ،

---

(١) شرح المفصل ١٤٥/٤ .

(٢) الكتاب ١٧٦/١ ، ١٧٧ .

(٣) الكتاب ١٨٠/٢ .

ولا تقول حبذه ؛ لأنه صار مع حَبَّ على ما ذكرت لك ، وصار المذكر هو اللازم ، لأنه كالمثل[١] .

وقال ابن يعيش :" وحبذا لزم طريقة واحدة ، وهو لفظ الماضي وفاعله "ذا" وهو من اسماء الإشارة يستعمل هنا مجردًا من حرف التنبيه ، وذلك لأنهم لما ركبُوا الفعل والفاعل وجعلوها شيئًا واحدًا لم يأتوا بحرف التنبيه لئلا تصير ثلاثة أشياء بمنزلة شئ واحد ، وليس ذلك من كلامهم ، وجعلوا ذلك الاسم مفردًا مذكرًا إذ كان المفرد أخف ، والمذكر قبل المؤنث فهو كالأصل له فلذلك تقول :" حبذا زيدٌ" ، وحبذا هندٌ ، وحبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، ولا يقال : حبذه في المؤنث ولا حبذي[٢] ."

وقال العلوي :" اعلم أن حَبَّ" بُنى مع "ذا" وجُعلا كالشئ الواحد ، فـ "حَبَّ" فِعْلٌ ، وذا فاعله " ولما بنى الاسم مع الفعل ، وصار لا ينفك عنه ، غلب الاسم على الفعل : فجاز أن يقع مبتدأ بمنزلة الاسم ، وما بعده من المعرفة ، خبره ، هذا وجه ، والثاني : أن "ذا" زائد للإشارة ، وزيدٌ بعده مرفوع بـ حَبَّ" على أنه فاعل ، والثالث : أن "زيدًا" مبتدأ ، وحبذا خبره مقدم عليه ، والرابع أن تجعل "زيدًا" بدلا من "ذا" هو الفاعل[٣] .

(التعادل في تركيب "حبذا")

قال الأنباري في علة تركيب "حبذا" مع المفرد المذكر دون غيره :" فإن قيل : فَلِمَ ركبوه مع المفرد المذكر دون المؤنث والمثنى والمجموع ؟ قيل : لأن المفرد المذكر هو الأصل ، والتأنيث والتثنية والجمع كلها فرع عليه ، وهى أثقل منه ،

(١) شرح عيون الإعراب للمجاشعي ص ٨٧ .
(٢) شرح المفصل ١٣٩/٧ ، وانظر : اللباب للعكبي ١٩٠/١ .
(٣) هامش اللمع ص ٢٠٢ .

فلما أرادوا التركيب ، كان تركيبه مع الأصل الذي هو الأخف أولى من تركيبه مع الفرع الذي هو الأثقل[1] " وذلك لكي يحصل التعادل ..

نعت اسم "لا" المضاف لا يجوز فيه البناء

قال الزمخشري :" وفي صفة المفرد وجهان : أحدهما: أن تبنى معه على الفتح كقولك : لا رجلَ ظريفَ فيها ، والثاني : أن تعرب محمولة على لفظه أو محله كقولك : لا رجل ظريفا فيها أو ظريفٌ ، فإن فصلت بينهما أعربت ، وليس في الصفة الزائدة عليها إلا الإعراب ، فإن كررت المنفي جاز في الثاني الإعراب والبناء وذلك قولك : لا ماءَ ماءً باردًا وإن شئت لم تنون .. "

قال ابن يعيش شارحًا : إنما قال "المبرد" تحرزًا من المضاف نحو : لا غلام رجل فإن وصفت المضاف لم يجز فيه البناء البتة " فإن وصفت المنفي المفرد " جاز لك في الصفة وجهان : أحدهما : أن تبنى الصفة والموصوف وتجعلها اسمًا واحدًا على " خمسة عشر " وذلك لأن الموضع موضع بناء وتركيب ، وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو : خمسة عشر وبابه وهو جاري بيت بيت ونحوه فكأن الثاني دخل عليهما بعد تركيبهما ولم يجز تركيبه معهما أيضًا لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء واحدًا " والوجه الثاني : أن تعربه ولك في إعرابه وجهان : أحدهما : أن تتبعه اللفظ فتنصبه وتنونه فتقول : لا رجل ظريفًا عندك ، ويجوز في نصب الصفة وجه آخر : وهو أن يكون محمولا على محل المنفي لأنه محله نصب بالنافي الذي هو لا لمضارعتها إن على ما تقدم[2] ،

---

(١) أسرار العربية ١٠٨ .

(٢) شرح المفصل ١٠٨/٢ ،١٠٩ .

٤ـ تركيب الصفة مع الموصوف

وقال الثمانيني :" ومثال تركيب الصفة مع الموصوف : لا رجل ظريفَ عندك ركبت "ظريف" مع "رجل" وفتحت اللام لتركيب الصفة مع الموصوف ، وفتحة اللام ههنا كفتحة التاء من " خمسة عشر" لما ركبت "عشر" مع "خمسة" ، فلما ركبت الصفة مع الموصوف صار كالشئ الواحد فحينئذٍ دخلت "لا" فقلت لا رَجُلَ ظريفَ" ففتحة الفاء هى لتركيب "لا" مع الاسم ، ففي المثال فتحتا بناء ، فتحة اللام ، وفتحة الفاء فأما فتحة اللام فهى لتركيب الموصوف مع الصفة ، وأما فتحة الفاء فهى لتركيب "لا" مع الاسم[١] .

١٤ - الفصل بواو العطف

قال ابن الأنباري :" فإن قيل : فلم كان أصل حروف العطف الواو ؟ يقال : كانت الواو أصل حروف العطف ، لأنها لا تدل على أكثر من الاشتراك فقط ، وأما غيرها من الحروف فتدل على الاشتراك ، وعلى معنى زائد ، وإذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو وصارت بمنزلة الشئ المفرد ، والباقي بمنزلة المركب ، والمفرد أصل للمركب ، وسابق عليه[٢] .

وقال العكبري في باب عطف النسق : والعطف ليّ الشئ والالتفات إليه ، يقال : عطفت العود إذا ثنيته ، وعطفت على الفارس ، ألتفت إليه ، وهو بهذا المعنى في النحو ، لأن الثاني ملوي على الأول ، وثنىٌ إليه ، ولذلك قدرت التثنية بالعطف ، والعطف بالتثنية[٣] .

---

(١) شرح اللمع ٤١٩/١ .

(٢) أسرار العربية ص ٣٠٢ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٤١٦/١ .

١٥ - الفصل بالواو في باب "لا" النافية للجنس

المعطوف على اسم "لا" النافية للجنس لا يركب مع الاسم لوجود واو العطف ٠٠ جاء عن سيبويه في رفع الصفة قوله :" هذا باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي ٠٠٠ ومن ذلك أيضًا قول العرب : لا مال له قليل ولا كثيرٌ ، رفعوه على الموضع ، ومثل ذلك أيضًا قول العرب : لا مثله أحدٌ ، وإن شئت حملت الكلام على "لا" فنصبت[١] ٠٠٠ "

وقد نبه على هذا المبرد عندما تعرض للمعطوف على "لا" النافية للجنس ، حيث قال : لأنه لا يكون في الأسماء مثل : حضرموت اسما واحدًا إذا كان بينهما واو العطف[٢] ، وإذا قلت : لا رجل وغلامًا ، جاز في الغلام الوجهان ، الرفع والنصب ولا يجوز البناء ؛ لأن الواو قد فصلت ، ولأن المعطوف أجنبي من المعطوف عليه بخلاف الصفة والموصوف ، هذا إذا كان المعطوف نكرة ، أما إذا كان معرفة فليس إلا الرفع على المحل – ففي هذا المثال : لا رجل وغلامًا في الدار ، يجوز في غلام الرفع والنصب ، كذلك لا يجوز البناء ، لأن الواو قد فصلت ولأن المعطوف أجنبي عن المعطوف عليه ، وهذا معنى قول الجزولي : " وحكم المعطوف نسقًا حكم النعت في النصب والرفع لا في التركيب[٣] ٠

وصرح بذلك الرضى أيضًا :" فعندما تحدث عن التسمية بالتوابع من متبوعاتها قال :" ويجوز في التوابع مع متبوعاتها إجراؤها نحو : "معديكرب" في وجهي التركيب والإضافة إلا عطف النسق ، فإن حرف العطف مانع منهما[٤]

---

(١) الكتاب ٢٩١/٢ ، ٢٩٢ ٠

(٢) المقتضب ١٦٨/٤ ٠

(٣) المقدمة الجازولية ٢٢٠ ٠

(٤) شرح الكافية ٨٦/٢ ، ٨٧ ٠

٠٠٠ وهذا النص واضح في المراد ، فإن حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما أولى بعدها لقيام موجبه في كليهما ، أما في الأول فالاحتياج إلى الثاني ، وأما الثاني فتضمن الحرف ٠٠٠

١٦ - الفصل بواو العطف في باب الحال المفردة – والأحوال المركبة

الأسماء المبنية على فتح الجزأين في غير الأعداد كثيرة جدًا ولا تكاد تجئ إلا في الحال أو الظرف – والفاصل بين هذه المركبات قد يكون بالإضافة وتنوين الثاني ، أو تحلل حرف الجر ، فنجد سيبويه يقدر الفاصل بين هذه المبنيات يكون بالإضافة وتنوين الاسم الثاني ، أو تقدير حرف الجر "عن" ، وقدر أبو عليّ الفارسي الفاصل باللام المحذوفة أي كفة لكفة ، وقدر ابن يعيش الفاصل كفة على كفة أو كفة عن كفة وقدر الثمانيني حرف الجر عن أو اللام أو على ٠٠٠ وكل هذا يتضح من كلامهم وتصريحاتهم ٠

١٧ - الفصل بحرف الجر وواو العطف في باب الحال

وقال الرضى : ولم يبن الجزآن ولا أحدهما في نحو :" يدًا بيدٍ " و " شاةً" ودرهمًا" وإن أفادا إفادة المفرد ، ولذلك أعرب أولهما إعراب المفرد الذي يفيد أن معناه كما تبين في باب الحال ، لظهور انفكاك الجزئين أحدهما من صاحبه بالحرف المتخلل[١] ، ويقصد بالحرف المتخلل حرف الجر في يدًا بيد" ، وحرف العطف في شاة ودرهمًا ، ويضاف هذا النص إلى ما تقدم من نصوص تخلل حرف العطف ٠

المركبات : على ضربين ، ضَربٌ يقتضي تركيبه أن يبنى الاسمان معًا ، وضربٌ لا يقتضي تركيبه إلا بناءَ الأول منها ، فمن الضرب الأول نحو العشرة مع ما نيف عليها ، وقولهم : وقعوا في حيص بيص ، ولقيته كفة كفة ، وصحرة

(١) شرح الكافية ٨٩/٢ ٠

بحرة ، وهو جاري بيت بيت ، ووقع بين بين ، وآتيك صباح مساءَ ، ويوم يوم ، وتفرقوا شغر بعر ، وشذر مذر ، وخدع مدع ، وتركوا البلاد حيث بيث ، وحـــاث باث، ومنه الخاز باز ٠

٢٠- الفصل بالواو – في باب العدد

قال المبرد : فأما " خمسة عشر" فإن حدها أن تكون "خمسةَ" و "عشرةَ" فلما جعلت الاسمين اسمًا واحدًا حذفت واو العطف مغيرًا له عن جهته ، فألزمته البناء لذلك(١)

وقال أبو على الفارسي :" فأما خمسة عشر " فليس من هذا الباب ، ولكنـــه بنى الاسمان لما أريد من معنى حرف العطف ، لأن " خمسة عشر " وبابه يـــراد فيهما حرف العطف ، فلما تضمن الاسمان المجعولان واحدًا بنيا لتضمنهما معنى الحرف(٢) " ٠

وقال الثمانيني :" فإذا تجاوزت العشرة ركبت الاسمين وبنيتهما على الفـــتح فقلت : " أحدَ عشرَ" وجاز أن تتوالى فيه ست حركات ، وإن كان هذا لا يجتمع في الكلام ؛ لأنهما اسمان في الأصل فروعي أصلهما ٠

وكان الأصل في هذا :" أحد وعشرة" إلا أنهم أرادوا أن يفرقوا بـــين كـــون الشئ كله في وقت واحد ، وبين ما يكون بعضه في وقت ، وبعضه في وقت آخر فإذا قال " أحد عشر" أو "ثلاثة عشر" دل هذا على أنه كان في وقت واحـــد ، وإذا قال " أحد وعشرة" أو ثلاثة وعشرة " دل على أنه كان في وقتين ٠

فإن قيل : إذا كان الاسم قد ركب فلأي علة ركب ؟

---

(١) المقتضب ٤/ ٢٩ ٠

(٢) المسائل العضديات ٢٥٩ ٠

قيل له : الأصل :" أحد عشر" وكذلك إلى " تسعة عشر " إلا أنهم ضمنوا الاسمين معنى حرف العطف ، ولم يكن أحد الاسمين أولى بالتضمين من الآخر ، فلما ضمنا معنى حرف العطف استحقا البناء ؛ لأن الاسم إذا تضمن معنى الحرف استحق البناء ، ولما بنيا اختير لهما الفتحة لخفتها وكثرتها في الاستعمال[١] ٠٠"

والأصل أن تقول :" أَحَدَ وَعَشَرَةَ" غير أنهم آثروا الاختصار فحذفوا حرف العطف وضمنوه الاسم الثاني ، فبنى الثاني لتضمنه معنى حرف العطف ، وقيل :" ضمن الاثنين معًا ، وبنى "عشرَ" في اثنى عشر" لوقوعه موقع النون للمبني ، وحذف النون هنا للمعاقبة وشبه التركيب ٠

وهذا معنى قول الجزولي :" وبناء العقد لتضمنه معنى حرف العطف ، وفتح آخر النيف لشبهه بما قبل هاء التأنيث ، وآخر العقد طلبًا للتخفيف"[٢] ٠

أي : لأن الاسمين قد صارا بمنزلة اسم واحد ، وأما فتح الثاني ، فلأن الاسم لما ركب صار بمنزلة اسم واحد طويل ، فوجب أن يكون بناؤه على أخف الحركات ، فتقول : ثلاثة عشر رجلاً ، وثلاث عشرة جارية ، وهكذا إلى تسع عشرة امرأة ، وتسعة عشر رجلاً[٣] ٠

لماذا ركب العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر ؟

قد تقدم الكلام في بناء ما ركب من الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر ، في المبنيات ، وذلك لتضمنه معنى واو العطف ، إذ الأصل :" أحد وعشر" فحذفت الواو ، وجعل الاسمان اسمًا واحدًا اختصارًا ، ما خلا " اثنا عشر" فإن الاسم الأول معرب لأن الاسم الثاني حل منه محل النون فجرى التغيير على الاسم الذي بنى

(١) شرح اللمع ٨١٧/٢ ٠
(٢) المقدمة الجزولية ص ١٧٢ ٠
(٣) هامش المقدمة الجزولية ١٧٢ ٠

معه ، كما جرى التغيير عليها مع النون ، ويكون ذلك الاسم على حاله كما كانت النون على حالها ، وليست النون محذوفة على جهة الإضافة[١] .

من المبنيات المركبة ، وبعض الظروف وأسماء الأفعال والأصوات ، سواء أكان البناء لازمًا ، وهو الذي يلزم حالة واحدة ولا ينفك عنها ، أم غير لازم ، أي عارضًا مثل ما أضيف إلى ياء المتكلم عند بعضهم ؛ نحو : غلامى ، ومثل النكرة المنفية بـــ "لا" التي لنفي الجنس ؛ كقولك : لا غلام في الدار ، وكقوله تعـــالى : " لا تثريب عليكم "[٢] ، ومثل المركبات نحو : خمسة عشر ، وهو جاري بيت بيت " والمركب المبني على ضربين : أحدهما : أن يكون الأول والثاني مبنيين معًا . وثانيهما : أن يكون الأول مبنيًا والثاني معربًا .

أما الضرب الأول : وهو الذي بنى فيه الأول والثاني معًا وفيه : أحد عشـــر إلى تسعة عشر ، خلا الجزء الأول من "اثنى عشر" فإنه خاصة معـــرب ، وبنـــى الأول من الأعداد المذكورة ؛ لشبهه بصدر الكلمة ؛ لأن خمسة من "خمسة عشر" مثل "جَغْ" من "جعفر" ، وبنى الثاني من أحد عشر" و "اثنى عشر" إلى تسعة عشر " لتضمنه معنى الحرف أعني الواو ، لأن أصل "أحد عشر" " أحد وعشـــر" وكـــذا القول في "اثنى عشر" في بناء الثاني خاصة إلى تسعة عشر " وبنيا على حركة ؛ لأن لهما أصلاً في التمكين قبل التركيب ، وكانت فتحة طلبًا للخفة(٣) .

٢١- الفاصل : حذف النون من العدد المصوغ على وزن فاعل

من المبنيات العدد المصوغ على "فاعل" :

ومنه : اسم الفاعل المصوغ من الأعداد المذكورة ، وهو " حادي عشر " ،

---

(١) شرح المفصل ٦/٢٥ ، ٢٦ .

(٢) من الآية ٩٢ في سورة يوسف

(٣) الكناش في النحو والتصريف ١/٢١٦ .

"ثاني عشر " إلى " تاسع عشر " ، واطرد البناء فيه ، ولم يُعرب الجزء الأول من " ثاني عشر " كما أعرب من "اثنى عشر " لاستوائه مع إخوته في علة البنـــاء ؛ لأن اسم الفاعل المذكور جرى في البناء مجرى أصله ، و "حادي عشر" و " ثاني عشر " مبنيان كبناء " أحد عشر " وعلى ذلك يكون " تاسع عشر " مبنيًا لبنـــاء " تسعة عشر " ، وأما " اثنا عشر " فبنى الثاني خاصة ، لتضمنه معنى الحـــرف ، وأعرب الأول ؛ لأنهم لما حذفوا النون من اثنين ، لكونا تدل على الانفصال أشبه المضاف ، وصار الاسم الثاني كالمضاف إليه ، فأجروا الاسم الأول مجرى الكلمة المستقلة المضافة ، فأعربوه بالألف في الرفع ، وبالياء في النصب والجر فقالوا " جاءني اثنا عشر ، و "رأيتُ" اثنى عشر و "مررت باثنى عشر " بـــإعراب الأول ، وبناء الثاني على الفتح "[1] .

في حذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم

قال سيبويه :" واعلم أنه ليس من اسم لا تكون في آخره هاء يحذف منـــه شئ إذا لم يكن اسما غالبا نحو زيد وعمرو ، من قبل أن المعارف الغالبة أكثر في الكلام ، وهم لها أكثر استعمالا ، وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها فـــي غير النداء ، نحو قولك : هذا زيـــد بـــن عمـــرو ، ولـــم يقولـــوا : هـــذا زيـــد ابن أخيك . . "[2] .

وقال :" هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام ، ولا لأنه لا ينصرف ، وكان القياس أن يثبت فيه التنوين ، وذلك كل اسم غالب وصف بابن ، ثم أضيف إلى اسم غالب ، أو كنية ، أو أم ، وذلك قولك: هذا زيد بن عمرو وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم ؛ لأن

(١) الكناش في النحو والتصريف ٢١٧/١ .

(٢) الكتاب ٢٥٦/٢ ، وانظر ٥٠٤/٣ .

التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن ، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان ، وذلك قولك : اضرب ابن زيد ، وأنت تريد الخفيفة وقولهم : لدُ الصلاة ، في لدن حيث كثر في كلامهم[١] ، وقال أيضا :" وتقول " هذا أبو عمرو ابن العلاء ؛ لأن الكنية كالاسم الغالب ، ألا ترى أنك تقول : هذا زيد بن عمرو ، فتذهب التنوين كما تذهبه في قولك : هذا زيد بن عمرو ؛ لأنه اسم غالب ، وتصديق ذلك قول العرب : هذا رجل من بني أبي بكر بن كلاب "[٢] .

ويحذف التنوين من العلم الموصوف بـ "ابن" مضاف إلى علم آخر ، نحو: " جاءني زيد بن عمرو لشدة اتصال الموصوف بالصفة ، ويعلم منه أنه لو كان صفة لغير العلم ؛ نحو :"جاءني رجل ابن ظالم " أو كان "ابن" مضافا إلى غير العلم ؛ نحو :" زيد ابن أخي " لم يحذف التنوين وكذلك لم يحذف التنوين إذا لم يكم صفة ؛ نحو :" أن يكون أحدهما مبتدأ والآخر خبرا ، وشبه ذلك ؛ كقولك : زيد بن عمرو واعلم أنه حيث يسقط التنوين من الموصوف بـ "ابن" تسقط الألف من الخط ، أعني همزة "ابن" وحيث يثبت التنوين في اللفظ تثبت الهمزة في الخط فتسقط من زيد بن عمرو ، وتثبت في "زيد ابن أخي" وشبهه .

واعلم أن حكم "ابنة" كحكم "ابن" في جميع ما ذكرنا[٣] .

وللموضوع بقية في العدد القادم بإذن الله تعالى .

---

(١) الكتاب ٣/٥٠٤ ، ٥٠٥ .

(٢) نفس المرجع ٣/ ٥٠٦ .

(٣) الكناس في النحو والتصريف ٢/١٢٣ . وانظر في تفصيل ذلك ابن يعيش ٩/٣٤ ،٣٧ .